ينطلق في 5 يونيو المقبل تحت شعار "الكويت 2030" ويتناول مشاريع خطة التنمية

أحمد الفهد يعلن رعايته الرسمية لمؤتمر الـ B.O.T في دورته العاشرة بمشاركة بنوك وشركات

أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان الشيخ احمد الفهد رعايته الرسمية لمؤتمر دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية التحتية التي تقام وفق نظام الـ B.O.T في دورته العاشرة على التوالي خلال الفترة من 5 إلى 6 يونيو المقبل والذي يقام تحت شعار «الكويت 2030».

ويشارك في فعاليات المؤتمر مجموعة مختارة من المسؤولين في بعض البنوك والشركات لمناقشة العديد من القضايا الاقتصادية أبرزها آخر التطورات في المشاريع التنموية ودور البنوك المحلية والأجنبية في التمويل وأدوات التمويل المساندة والمعوقات التي تقف أمام التمويل بالإضافة إلى التشريعات القانونية المطلوبة لدعم المشاريع التنموية.

وتهدف خطة التنمية إلى تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتذكي فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة.

ومن أبرز التطلعات التي تضمنتها رؤية الشيخ احمد الفهد هي استعادة الدور الريادي الإقليمي للكويت كمركز مالي وتجاري سبق أن صنعه الأجداد بالعمل الدؤوب والنشاط التجاري داخل الوطن وعبر الحدود، وإحياء الدور المحوري للقطاع الخاص الكويتي في قيادة التنمية، وهو الدور الذي سبق أن حقق الريادة الكويتية التجارية في السابق، وإعادة بناء أدوار مهمة ومختلفة للدولة وأجهزتها ومؤسساتها، بما يوفر أسباب التمكين والدعم للعمل والإنتاج، ويوفر البنية التحتية والتشريعات المناسبة وبيئة الأعمال المواتية والمحفزة للتنمية، وتوفير الضوابط والمناخ لضمان التنمية البشرية الكلية والمتوازنة، الهادفة إلى ترسيخ قيم المجتمع والحفاظ على هويته وبناء المواطنة وتحقيق العدالة وسبل العيش الكريم، وتدعيم وترسيخ النظام الديموقراطي القائم على احترام الدستور، والالتزام به ضمانا للعدالة والمشاركة السياسية والحريات.

الشيخ أحمد الفهد

الدورة الجديدة للمؤتمر تناقش الأفكار الرامية لزيادة جرعة مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التنمية

شكر وتقدير

وأعربت اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر عن شكرها وتقديرها لرعاية الشيخ احمد الفهد المؤتمر في دورته الجديدة، مؤكدة أن تلك الخطوة ما هي إلا استمرار لجهود الفهد في تحمل المسؤولية التنموية في الكويت والتي ستحقق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني.

وأضافت اللجنة المنظمة للمؤتمر في بيانها الصحافي انه تم انجاز حوالي 50٪ من المشاريع التي تضمنتها الخطة في عامها الأول وهو ما يمثل علامة فارقة في مستقبل الاقتصاد الوطني لاسيما أن الخطة تتضمن إنفاقا استثماريا تصل قيمته إلى 37 مليار دينار وهو ما سيفتح الباب أمام القطاع الخاص للقيام بدور حيوي ومؤثر في تلك الخطة كما أنها ستساهم في تحريك عجلة الاقتصاد من جديد بعد توقف دام أكثر من 4 سنوات بسبب غياب طرح مثل تلك المشاريع إضافة إلى توقف طرح مشاريع بنظام الـ B.O.T وهو الأمر الذي أصاب شركات القطاع الخاص بالشلل التام خلال تلك الفترة.

وأوضحت أن إقرار مجلس الأمة لمشروع خطة التنمية الاقتصادية يمثل البداية الحقيقية لخروج الكويت من أزمتها الاقتصادية، مبينة أن وضع مشاريع التنمية والبنية الأساسية المعروف وفق قانون الـ B.O.T الذي يحتاج إلى إدخال تعديلات جوهرية لتشجيع القطاع الخاص خاصة انه منذ إقرار هذا القانون في العام 2007 لم يتم تنفيذ أي مشاريع من خلاله.

وبينت ان نظرة الحكومة لتلك المشاريع يجب أن تنبع من الاهتمام بالجانب الاقتصادي أكثر من التركيز فقط على حماية المال العام، مشيرة إلى أن القانون الجديد الـ B.O.T يمثل حجر الأساس لتلك المشاريع سواء التي تنفذ حاليا أو المخطط لطرحها في المستقبل، ومؤكدة أن تعديل هذا القانون سيساهم في وضع حد نهائي لما تتعرض له هذه المشاريع من هجوم غير مبرر تسبب في توقيفها لمدة 4 سنوات وهو الأمر الذي انعكس سلبا على القطاع المحلي والشركات العقارية العاملة به. وقالت أن المؤتمر يهدف في دورته الجديدة إلى تسليط الضوء على مجموعة من المحاور المهمة وهي خطط الكويت التنموية بعيدة المدى وبرنامج عمل الحكومة، حيث سيناقش هذا المحور خطة التنمية والمشاريع التي ستطرح فيها للقطاع الخاص على مدار السنوات العشر المقبلة وأهداف تلك الخطة وقدرة القطاع الخاص في المساهمة فيها كما سيناقش المؤتمر دور القطاع الخاص في تنفيذ برنامج عمل الحكومة، حيث سيركز هذا المحور على إبراز قدرات القطاع الخاص في المساهمة بدور حيوي في تلك المشاريع والإمكانيات التي يمتلكها وأيضا اتجاه الحكومة لإنشاء مدن جديدة وفق نظام الـ B.O.T.

هذا وبينت اللجنة المنظمة أن الدورة الجديدة من المؤتمر سوف تتضمن العديد من الأفكار الجديدة الرامية إلى زيادة جرعة المشاركة من قبل القطاع الخاص في مشاريع التنمية، مبينة أن المؤتمر سيناقش وللمرة الثانية على التوالي مشاريع القطاع النفطي التي يبلغ حجمها 25 مليار دينار ودور القطاع الخاص فيها.

وأضافت أن المؤتمر سيواصل بذلك تخصيص اليوم الثاني من المؤتمر لمناقشة مشاريع القطاع النفطي نظرا للأهمية القصوى لهذا القطاع ومستقبل المشاريع التي ستنفذ فيه ومدى الاستفادة من القطاع الخاص في القيام بدور حيوي فيها والحصول على حصص من مشاريع التنفيذ، موضحه أن هذا القطاع يحظى باهتمام كبير نظرا لوجود مشاريع مليارية من المتوقع تنفيذها على المدى القريب والتي في مقدمتها مشروع إنشاء المصفاة الجديدة ومشروع تطوير الوحدات الإنتاجية لمصافي التكرير التابعة لشركة البترول الوطنية.

الأولى من نوعها في العالم

أحزمة أمان «فورد» للمقاعد الخلفية القابلة للنفخ تحصد جائزة السلامة

حصلت أحزمة أمان المقاعد الخلفية القابلة للنفخ الحصرية من «فورد»، أحدث ابتكارات السلامة في طراز اكسبلورر الجديد كليا، على جائزة الانجاز في سلامة الطرق لعام 2011، خلال ندوة سلامة الطرق العالمية التي جرت انشطتها في اطار معرض نيويورك الدولي للسيارات.

وصمم نظام التثبيت المتقدم هذا للمساعدة في تقليل اصابات الرأس والعنق والصدر لركاب المقاعد الخلفية في حالة وقوع حادث، وتخطط فورد لاضافة هذه التقنية في طرازاتها الاخرى على مستوى العالم في المستقبل.

وبهذه المناسبة، قالت نائب رئيس مجموعة فورد لشؤون الاستدامة والبيئة وهندسة السلامة، سوزان سيسكي: «لا شك في أن تقنية فورد الجديدة لاحزمة أمان المقاعد الخلفية القابلة للنفخ ستسهم في تعزيز السلامة لركاب المقعد الخلفي في السيارة من جميع الاعمار، وعلى الاخص الاطفال الذين يكونون أكثر عرضة للاصابة، وستساعدنا هذه التقنية الحصرية في تعزيز ريادتنا في تقنيات السلامة المتبعة في السيارات».

أكثر أمانا وراحة

عند الاستخدام اليومي لها، تشابه أحزمة أمان المقاعد الخلفية القابلة للنفخ أحزمة الامان التقليدية بكونها أكثر أمانا وراحة بالنسبة للرضع والاطفال ومناسبة بشكل أكبر مع مقاعد السلامة الخاصة بالاطفال، ويضفي القماش المبطن المصنوعة منه الاحزمة مزيدا من الراحة ما يشجع على زيادة استخدامها.

وفي حالة حدوث تصادم أمامي أو جانبي يزداد قطر الحزام ما يوفر المزيد من الانشطة لتثبيت الراكب في وضعية جلوس صحيحة وهو ما يساعد على تقليل خطر الاصابة.

كما تعمل هذه الاحزمة على توزيع طاقة قوة الاصطدام الى مساحة تزيد أكثر من خمس مرات لجذع الراكب عما تؤمنه أحزمة الامان التقليدية.

ويتوسع نطاق هذه الاحزمة ليشمل حماية وتقليل خطر الاصابة من خلال توزيع ضغط الاصطدام على مساحة أكبر في حين تساعد على توفير حماية ودعم اضافي للرأس والعنق.

وعقب الانفتاح، يبقى الحزام منتفخا لعدة ثوان قبل أن يتفرق الهواء بداخله عبر المسامات.

الابتكار والارث

تم تبني فكرة أحزمة أمان المقاعد الخلفية القابلة للانتفاخ كخيار مناسب ماديا لاول مرة في «فورد اكسبلورر 2011» التي سميت في يناير كشاحنة العام في أميركا الشمالية.

وكانت «فورد» قد حصلت على أفضل تصنيفات الامان في الولايات المتحدة، أكثر من أي شركة مصنعة أخرى، وشملت هذه التصنيفات حصولها على أعلى تصنيف في اختبارات السلامة من معهد التأمين للسلامة على الطرق السريعة وتصنيف 5 نجوم من الادارة الوطنية للسلامة على الطرقات السريعة.

وتعتبر «فورد» أول شركات تصنيع السيارات التي قدمت أحزمة الامان التي تشمل جميع وضعيات الجلوس في عام 1955، وكذلك كانت الشركة الرائدة في وضع الوسائد الهوائية للسائق والراكب الامامي في معظم السيارات بحلول عام 1993.

وقد قامت ندوة السلامة الطرقية العالمية للعام 2009 التي أقيمت ضمن انشطة معرض نيويورك الدولي للسيارات بتكريم تقنية المفتاح المبرمج الخاصة بتحكم مالك السيارة، والتي تتيح للاهل والمشرفي أسطول السيارات وضح قيود على سرعة السيارة ومستوى الصوت، وفي الوقت نفسه، كتم صوت النظام السمعي في حال لم يربط راكبو المقاعد الامامية حزام الامان.

وفي عام 2007، تم تكريم «فورد» من خلال منحها جائزة الانجاز في السلامة الطرقية للخدمة المجتمعية وذلك تقديرا لمبادرة مهارات القيادة مدى الحياة التي ترمي الى تحسين وتطوير مهارات القيادة لدى المراهقين.

وبعد عامين، تم تكريم «فورد» على برنامج محاكاة القيادة الحصري والمسمى فيرتيكس لاستخدامه في اجراء أبحاث عن مصادر التشويش المحتملة للسائقين.

كما تميزت أحزمة أمان المقاعد الخلفية القابلة للنفخ من «فورد» خلال حفل توزيع جوائز اديسون لافضل منتج جديد للعام 2011، حيث حصدت الميدالية الذهبية في التقنية التطبيقية.

وتعتبر «فورد اكسبلورر 2011» احد أهم طرازات «فورد» التي من المتوقع اطلاقها في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثالث من العام الحالي.

أحزمة الأمان الجديدة

«التسهيلات»: تحديث النظام الآلي لإنجاز المعاملة خلال ساعة

أعلنت شركة التسهيلات التجارية عن قيامها بتحديث النظام الآلي الذي يربط 25 مكتبا لممثليها في معارض وكالات السيارات في الكويت، مما يتيح لهم الاستجابة بشكل أسرع لمتطلبات العملاء، حيث يستطيع العملاء وعن طريق استخدام أحدث التقنيات المتطورة تقديم طلب تمويل سيارة في أي من هذه المنافذ والحصول على الرد خلال أقل من ساعة، وذلك في خطوة تهدف الى تلبية احتياجات عملائها وتوفير حلول مالية مريحة ومتميزة.

ناصر المناعي

وبهذه المناسبة، قال مساعد العضو المنتدب للتسويق في «التسهيلات التجارية» ناصر علي المناعي: نحن نحرص باستمرار على تقديم أفضل المنتجات والخدمات التي تلبي متطلبات العملاء على جميع المستويات، ويندرج التزامنا بضمان تمويل السيارات خلال أقل من ساعة في اطار مساعي «التسهيلات» لتعزيز جودة الخدمات استنادا الى رؤيتنا التي تولي العملاء الاولوية القصوى، وتسعى لتوظيف أحدث التقنيات التي تضمن لهم تجربة تعامل مريحة وسهلة ولترسيخ مبدأ سرعة الانجاز.

وأضاف المناعي في تصريح صحافي: «من خلال التنسيق مع ادارة تقنية المعلومات بالشركة، يرتبط كل مكتب تمثيلي في معارض ووكالات السيارات لتقديم أفضل الخدمات للعملاء، بناء على الموقع الذي يتعاملون معه، مما يعزز من سرعة الانجاز وجودة سير المعاملات الخاصة بالعملاء».

وأكد المناعي: ان الوقت عامل مهم تأخذه «التسهيلات» بعين الاعتبار، وذلك بفضل اجراءاتها السريعة التي تضمن سرعة ومرونة استكمال المعاملات عند تقديم جميع المستندات المطلوبة بحيث تتم المعاملة خلال فترة لا تتجاوز ساعة واحدة.

وأشار الى ان «التسهيلات» تقدم لعملائها خدمة الموقع الالكتروني الذي يوفر تقديم طلبات التمويل، وتسديد الاقساط، بالاضافة الى خدمات حساب قيمة القسط، مشيرا الى أن عملية تقديم الطلبات وسداد الاقساط عبر موقع الشركة تحظى باستحسان العملاء، كما أنها تتيح للعملاء الاستفسار عن حساباتهم مباشرة من خلال CFCOnline.